



**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



Measuring the relationship between Earnings management and the Value of Relevance of financial information and its reflection on the share price of a sample of Iraqi industrial companies

Assist Lecturer: Ahmed AbdulKareem Ahmed

College of Administration and Economics

University of Mosul

Ahmad_abd@uomosul.edu.iq

Abstract:

The research aims to test the relationship between Earnings management and the Value of Relevance of the financial information announced in the statement and to indicate the reflection of that relationship in the stock prices of a sample of industrial companies listed in the Iraqi Stock Exchange. (From the fourth Quarter of 2017 until the first semester of 2021) Where the Miller model was used to measure Earnings management, while a multiple linear regression model was adopted to measure the Value of Relevance of financial information based on the value of the coefficient of determination. Thus, the results of the research indicated the existence of low Earnings management in the researched companies the results also showed the significant effect between Earnings management and the appropriateness value of the information, which indicates the reflection of that relationship in the stock prices of the research sample companies according to the concept of market efficiency and informational asymmetry. Accordingly, the research recommends the need to increase the awareness of the financial departments of Iraqi companies of the negative effects of Earnings management practices

Keywords: Earnings management, Value of Relevance of information, financial information, stock prices.

**قياس العلاقة بين إدارة العوائد وقيمة ملائمة المعلومات المالية وانعكاسها على
سعر السهم لعينة من الشركات الصناعية العراقية**

م.م. أحمد عبدالكريم أحمد

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

المستخلص:

يهدف البحث الى اختبار العلاقة بين إدارة العوائد وقيمة ملائمة المعلومة المالية المعلنة في القوائم وتأثير انعكاس تلك العلاقة في اسعار أسهم عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق

العراق للأوراق المالية، وقد اعتمد البحث في جمع بياناته على المدة (من الفصل الرابع من سنة 2017 ولغاية الفصل الأول من سنة 2021)، حيث تم استخدام نموذج Miller لقياس إدارة العوائد فيما تم اعتماد نموذج انحدار خطي متعدد لقياس قيمة ملائمة المعلومة بالاعتماد على قيمة معامل التحديد. وبذلك اشترت نتائج البحث بوجود إدارة عوائد منخفضة في الشركات المبحوثة، كما أوضحت النتائج معنوية الأثر بين إدارة العوائد وقيمة ملائمة المعلومة مما يؤشر انعكاس تلك العلاقة في أسعار أسهم الشركات عينة البحث وفق مفهوم كفاءة السوق واللا تماثل المعلوماتي. وعليه يوصي البحث بضرورة زيادة وعي الإدارات المالية للشركات العراقية بالآثار السلبية لممارسات إدارة العوائد.

الكلمات المفتاحية: إدارة العوائد، قيمة ملائمة المعلومة، المعلومات المالية، أسعار الأسهم.

المقدمة

تعد دراسة (Ball and Brown, 1968) الأساس في استكشاف العلاقة بين العوائد المحاسبية وعوائد الاسهم لتتوسع فيما بعد تلك الدراسة الى دراسات لاحقة تبحث في اهمية ملائمة المعلومات المالية والتي تعد من المفاهيم المالية والمحاسبية بوصفها احد الخصائص النوعية للمعلومات المالية، اذ تفترض الدراسات المالية ان ملائمة المعلومات المالية (Relevance of financial information) يمكن ان تتضح تجريبيا من خلال العلاقة بين المعلومة المالية وسعر السهم (عائد السهم) فاذا كانت الارقام المحاسبية على درجة عالية من الملاءمة عندها ستعكس تلك الملاءمة في قرارات المستثمرين وبالتالي اسعار الاسهم.

ونظرا لتدخل الادارة في عملية القياس والافصاح المالي دأبت الدراسات على مناقشة ممارسات السلطة التقديرية الادارية على المستحقات المحاسبية من منظورين، الاول يدعى مدخل المعلومات المنطلق من قدرة الادارة على تحسين قدرة العوائد كي تعكس الاداء التشغيلي للشركة بطريقة موثوقة واكثر ملائمة للمستثمرين، والثاني يدعى انتهازية الادارة في التقدير الذي يعمل على تقليل التقلبات في الارباح لغرض تحقيق اهداف خاصة بالإدارة الامر الذي يؤدي الى اضعاف ملائمة المعلومات المالية، واتساقا مع المدخلين السابقين يسعى البحث الى قياس العلاقة بين قدرة ادارة العوائد في التأثير على درجة ملائمة المعلومة المالية وما هو انعكاس ذلك على سعر السهم في السوق، وتساقا مع ما تقدم سيتم تقسيم البحث الى أربعة أجزاء، حيث سيتضمن الجزء الأول منهجية البحث فيما يتناول الجزء الثاني الاطار النظري للبحث لتوضيح المفاهيم الأساسية لإدارة العوائد وقيمة ملائمة المعلومة فضلا عن طرق القياس، وسيكرس الجزء الثالث للاطار التطبيقي عبر استعراض المنهجية التطبيقية فضلا عن اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج، فيما يُعنى الجزء الرابع بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في اكتشاف مدى أثر ادارة العوائد على ملائمة المعلومات المالية في عينة من الشركات الصناعية العراقية وانعكاس تلك العلاقة على اسعار أسهم تلك الشركات في سوق العراق للأوراق المالية وعليه سيعمد البحث في الاجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما مدى استخدام الشركات الصناعية العراقية لإدارة العوائد في قوائمها المالية؟
٢. ما قيمة ملائمة المعلومات في القوائم المالية للشركات عينة البحث؟
٣. هل يوجد أثر لإدارة العوائد الانتهازية في ملائمة المعلومات المالية المتمثلة بصافي الدخل؟
٤. هل يوجد انعكاس لملائمة المعلومة المالية في اسعار أسهم الشركات عينة البحث؟

اهمية البحث: تتبع اهمية البحث من خلال اهمية العلاقة بين المعلومات المالية وسعر السهم في السوق، تلك العلاقة التي ما زالت تأخذ حيزا كبيرا في الدراسات المالية والمحاسبية وان ما زاد من اهميتها التأثير الكبير لإدارة العوائد على نوعية المعلومات المالية من جهة ومستوى ملائمتها لمتخذ القرار الاستثماري من جهة أخرى، فضلا عن الانعكاس المتوقع لتلك العلاقة في سعر السهم.

اهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق جملة من الاهداف النظرية والتطبيقية (التجريبية):

١. تسليط الضوء على مفهوم ملائمة المعلومات المالية وانموذج قياسها بوصفها أحد المفاهيم المهمة بحقل الادارة المالية وركن اساسي من اركان الخصائص النوعية للمعلومات المالية.
٢. بيان مفهوم ادارة العوائد واستعراض الدراسات المالية التي تناولت ذلك المفهوم وفق مدخلي التعاقد والمعلومات فضلا عن التطرق لمحددات ادارة العوائد وطرق القياس.
٣. تقديم دليل تجريبي عبر انموذج قياسي يوضح العلاقة بين متغيرات البحث والمتمثلة بإدارة العوائد وقيمة ملائمة المعلومات وسعر السهم.

فرضية البحث: من أجل الوصول الى الإجابات المطروحة في مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم صاغية فرضيات العدم الآتية التي تكشف العلاقة بين متغيرات الموضوع وكما يأتي:

١. لا تستخدم الشركات الصناعية العراقية إدارة العوائد في قوائمها المالية.
٢. لا توجد قيمة لملاءمة المعلومات في القوائم المالية للشركات عينة البحث.
٣. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة العوائد في ملائمة المعلومات المالية.
٤. لا يوجد انعكاس للعلاقة بين إدارة العوائد وقيمة ملائمة المعلومة في اسعار أسهم الشركات عينة البحث.

عينة البحث: تمثلت عينة البحث بالشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمجتمع للدراسة، وتم اختيار الشركات الصناعية لتوافق بنود قوائمها المالية مع نماذج إدارة العوائد.

الإطار النظري للبحث

أولاً. مفهوم إدارة العوائد: تعد العوائد محور عمل الشركات وهدفها الأساسي بشكل عام والشركات الهادفة للربح بشكل خاص، وتحقيق العوائد واستمرارها هو عامل ديمومة هذه الشركات واستمرار أنشطتها، وقد بينت دراسات الإدارة المالية ان العائد يؤثر ويتأثر بالعديد من المتغيرات، فضلا عن ان هناك عدة مفاهيم له تختلف بحسب النظرة اليه والهدف منه (هاتف، وآخرون، ٢٠١٥، ١٢)، وان إدارة هذه العوائد هي نتاج التطورات الفكرية المعاصرة في فلسفة الإدارة الحديثة. اذ برزت ظاهرة إدارة العوائد في تسعينيات القرن الماضي عندما حاولت بعض الشركات خلق انطباع جيد عن اعمالها من خلال عرض ارقام الربح السنوي بشكل يصور للمستخدمين وضع الإيراد المفضل لهم (احمد، ٢٠١٩، ١٠٦)، وتعاضم اهتمام الباحثين بمفهوم إدارة العوائد (Earnings management) بعد الانهيارات المالية التي حدثت لشركات كبيرة في العالم والتي كان معظم اسباب هذه الانهيارات والأزمات تتعلق بمجالس ادارتها من خلال ممارساتها المضللة للقوائم المالية وتلاعبها في التقارير المالية، ولما كانت لمثل تلك الممارسات تأثير على عدم تماثل المعلومات^(*) (Asymmetric Information) بين أطراف داخل هذه الشركات وخارجها، وهو ما اطرته دراسات الإدارة المالية ضمن نظرية الوكالة

(*) يحدث اللا تماثل المعلوماتي عندما يكون لدى أحد أطراف العملية الاستثمارية معلومات أفضل وأكثر من المعلومات المتاحة للأطراف الأخرى للمزيد انظر (Nandi, 2000, 228).

(Agency Theory) (التميمي والساعدي، ٢٠١٥، ١٢)، لذلك نجد ان الباحثون قدموا في مجال الدراسات المالية الكثير من التعاريف تضمنت وجهتي نظر، الأولى مؤيدة لفكرة إدارة العوائد، اذ يعتقدون انها عبارة عن ممارسات ذكية من قبل الإدارة والمحاسبين لتمهيد الدخل وتجميل المركز المالي، ولا يمكن ان تكون تجاوز للمبادئ والمعايير المحاسبية، بل استغلال الذكاء في اختيار افضل الطرق والتطبيقات المحاسبية لإظهار التقارير الواقع بأفضل صورة (علي، ٢٠١٩، ٤٢)، اما وجهت النظر الراضية لفكرة إدارة العوائد، والمستشدة بالأزمات المالية لكبرى الشركات العالمية بسبب ممارستها لإدارة عوائدها فتمثلت بأهمية التزام المدراء بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والابتعاد عن التقدير والحكم الشخصي الهادف الى تضليل مستخدمي المعلومات المالية او للتأثير على المخرجات المرتبطة بالعقد والتي تعتمد عليها الأرقام المحاسبية المعلنة، وان أي تلاعب بأرقام نتائج الاعمال والمركز المالي يعد انتهاك وتحايل على المبادئ المحاسبية، وهو ما ينعكس سلبا في المدى البعيد على الشركات والأسواق المالية (هاتف وآخرون، ٢٠١٥، ١٤-١٥).

ان ما ناقشته البحوث التي تناولت إدارة العوائد ضمن منهجيتها العلمية، تدور حول مسألة كونها قانونية ام غير قانونية، وسبب ذلك ان إدارة العوائد أصبحت الاجراء المناسب للمديرين، وهدفا للإدارة المالية بتعظيم قيمة الأسهم، أي ان عبر القرارات الإدارية والتي ربما تكون انتهازية لبلوغ العوائد المرغوب فيها ستتحقق إدارة العوائد اما عبر تبني الخيارات المحاسبية ضمن المعايير الدولية، او القرارات التشغيلية التي يطلق عليها إدارة العوائد الاقتصادية (الحسيني، ٢٠٠٨، ١١).

ان مراجعة دقيقة لموضوع إدارة العوائد يوضح تعدد المداخل التي ناقشتها تلك الادبيات ومنها: (إدارة الكشوفات المالية Financial Statement Management، تمهيد الدخل Income smoothing، لعبة الأرقام The Numbers Game، إعادة هندسة كشف الدخل Reengineering the Income statement، المحاسبة المتعسفة Aggressive Accounting، المحاسبة الخلاقة Creative Accounting، السحر المحاسبي Accounting Magic، والكيمياء المحاسبية Accounting Alchemy، الدخل المقترض من المستقبل Borrowing Income from the future) (المعاضدي، ٢٠١٠، ٥١)، وبسبب تعدد المداخل التي ناقشت مفهوم إدارة العوائد تعددت تعاريفها، اذ نجد الكثير من الاكاديميين والباحثين المختصين في الإدارة المالية والمحاسبة يسردون التعاريف الاتية: منهم (Schipper) إذ عرف إدارة العوائد بأنها تدخل هادف في عملية تحضير التقارير المالية الخارجية مع رؤية ثابتة، ودراسة فاحصة في الحصول على الأرباح الخاصة بالمساهمين والمديرين (Schipper, 1989, 22).

اما (Healy & Wahlen) فقد عرفها على انها ممارسات وتدخل الإدارة المقصود في التقارير المالية والعمليات، بهدف التأثير في بعض ذوي المصالح Stakeholders حول أداء الشركة الاقتصادية الذي يعتمد على البيانات المحاسبية والمعلومات الواردة في هذه التقارير، ونتائج عن استغلال الإدارة الذكي للمستحقات التقديرية Discretionary Accruals المتاحة لها للتأثير في الأرقام المحاسبية المفصح عنها (Healy & Wahlen, 1999, 368).

فيما بينوا (Stephen & Others) ان إدارة العوائد تتضمن اختيار الطرائق المحاسبية التي تتوافق بشكل عام مع المبادئ المحاسبية، وتتضمن تقنيات غير ملحوظة مثل تغيير العوائد المعلنة عن طريق توقيت الأداء (Stephen & Others, 2000, 3)، وتناول آخرون أمثال (Zhang & others) إدارة العوائد ووضحوها بأنها "أفضل سياسات محاسبية مختارة من إدارة

الشركات لجعل الأرباح أكثر من المستوى المتوقع تحت ضغط توقعات المستثمرين، وقيود المبادئ المحاسبية المقبولة، وإمكانية تعظيم قيمة الشركات" (Zhang & others, 2004, 6)، وصور (Rosner) إدارة العوائد بأنها اختيار مدروس للعمليات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية أو التغيير بالسياسات والطرائق المحاسبية المتاحة من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة والمعروفة من قبل مستخدمي القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها (Rosner, 2003, 367)، كما عرفها (Phillips) وزملائه بأنها قرارات الإدارة وفق ما تراه مناسباً من خلال اختيارها بدائل المعالجات المحاسبية التي تركز على المستحقات والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بحيث يصعب ملاحظة البدائل المختارة، وتكون أقل تكلفة عند التطبيق قياساً مع عمليات التدفق النقدي (Phillips, et al., 2003, 496).

إن افتراض وجود العلاقة السببية بين خصائص الشركات واختيارها للطرائق المحاسبية طبقاً لرغبة الإدارة بتحقيق مكاسب خاصة لها وللشركة، هو الأساس الذي تقوم عليه قرارات الاختيار بين البدائل المحاسبية، والامر الذي من شأنه ان يؤثر في دقة المعلومات المعلنة في التقارير والقوائم المالية المستخدمة من قبل الأطراف ذات العلاقة، عليه تظهر الحاجة لترشيد اتخاذ القرارات وزيادة وعيهم بدلالات الأرقام المالية والمحاسبية المعلنة (المؤمني، ٢٠٠٦، ١٩-٢٠)، وتواجه الإدارات المالية ضغوطاً مستمرة للقيام بما يسمى إدارة العوائد، مما دفع مدراء اكبر (500) شركة أمريكية للقول أن المهمة الأولى للإدارة المالية هي تقليل تذبذب الدخل وإدارة عوائدها، ووفق هذا الطرح أثبتت الدراسات العلمية أمثال (Watts and Zimmerman, 1996) و (Subarmanyam, 1996) أن المدراء يقومون باستخدام المستحقات التقديرية لتقليل التقلبات في العوائد المحاسبية، وفي الحقيقة أصبحت إدارة العوائد ظاهرة عامة تثير قلق المسؤولين على أسواق المال وكذلك واضعي المعايير المحاسبية لما لها من تأثير مباشر في المحتوى المعلوماتي للعوائد التقديرية، وغير المباشر في وضع السوق المالي، وفي هذا المجال تضمنت الدراسات المالية والمحاسبية التركيز على المستحقات التقديرية كونها الوسيلة الأساسية لإدارة العوائد (السهي، ٢٠٠٦، ٥١٣).

كما يواجه المستثمرون في الأسواق المالية ضغطاً كبيراً في اختيار استراتيجية تداول معينة لمواجهة ظاهرة إدارة العوائد، وضمن هذا المنهاج أثبت (Beneish & Vargus, 2002) و (Kothari et al., 2005) في دراساتهم العلمية، أن المديرين يستخدمون المستحقات التقديرية في سبيل مواجهة توقعات المحللين الماليين، وكذلك تحقيق منافع ذاتية للإدارة، وعندها يكون دافع الإدارة انتهازياً وغير أخلاقي، ويكون لها تأثيراً جوهرياً على المركز المالي الحقيقي للشركة، مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين بالإضافة لمستخدمي القوائم المالية (الدباغ، ٢٠١٢، ١).

وبناء على ما تم طرحه فإن ممارسات واساليب إدارة العوائد لا تمثل هدفاً بحد ذاته بل تنبع من دوافع ذاتية وأخرى خارجية. وقد بين (Scott) مدخلين لتفسير سلوك الإدارة ودوافعها باستغلال المرونة الموجودة في المبادئ المحاسبية المقبولة (GAAP) (*) في اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة، الأول: مدخل المعلومات (Information Perspective) يركز

(*) Generally Accepted Accounting Principles.

على الأرقام المحاسبية المنشورة بوصفها مصدر رئيس للمعلومات التي تساعد الأطراف المهمة بعمل الشركة، باتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

والثاني: مدخل التعاقدات (Contracting Perspective) الذي ينظر إلى الشركة على أنها ائتلاف أو مكون لمجموعة من عقود الوكالة الصريحة والضمنية التي تتأثر بالمعلومات المالية المعلنة في التقارير والقوائم المالية، (Scott, 2003, 368)، ويمكن تصنيف دوافع إدارة العوائد ضمن هذه المداخل إلى أربعة مجاميع وهي: (دوافع تعاقدية، دوافع تشريعية وسياسية، دوافع ضريبية، دوافع السوق المالي) (Beneish, 1999, 431-439)، وتظهر الدوافع التعاقدية بوصفها محفز لإدارة العوائد التي تستند على البيانات المحاسبية في تنظيم وإبرام العلاقات التعاقدية مع الغير، أما الدوافع السياسية فتعد من العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية بهدف تخفيض الكلف السياسية التي تتحملها الشركة بشكل مباشر، أو غير مباشر نتيجة ما تصدره الدولة من تشريعات، ويمكن أن تكون المدفوعات الضريبية من العوامل المؤثرة في سلوك الإدارة وتحفيزها في اختيار الطرائق المحاسبية التي تؤدي إلى الحفاظ على مستويات العائد المعلن (Scott, 2003, 379)، (البناء، ونعمة، ٢٠١٨، ١٩٦-١٩٧)، وفي الحديث عن دوافع السوق المالي (Stock Market Incentive) لابد من ذكر أن السوق المالي يعد أداة مهمة تستعمل في تنمية الموارد الاقتصادية في البلاد من خلال جذبها للمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات وتوفير التمويل، وهي بذلك توفر معلومات عن الشركات المتداول أوراقها المالية فيها والتي تنعكس بأسعار أسهمها المتداولة، وبذلك تعد هذه الأسعار السوقية للأسهم وعوائدها من أهم العوامل التي تؤثر في قرارات الإدارة في اختيار الطرائق المحاسبية المقبولة للتأثير في أرقام الأرباح المحاسبية، إذ أن للآثار المحتملة في أسعار الأسهم المتوقعة تأثير في قرارات الإدارة بالمفاضلة بين البدائل المحاسبية المتاحة، فالإدارة يمكنها التأثير في أسعار أسهمها من خلال زيادة أو تخفيض الأرباح الحالية أو الحفاظ على مستويات ثابتة لها (Field, et al., 2001).

ولقياس مدى قيام الشركات بممارسة إدارة عوائدها، لابد من الاعتماد على أنموذج احصائي يستند على البيانات والمعلومات المحاسبية ضمن مدخل مبدأ الاستحقاق وفي هذا الصدد نجد الكثير من الباحثين الذين قدموا لنا هذه النماذج أمثال (Healy, 1985)، (De Angelo, 1986)، (Kothari, Leone & Wasley, 2005)، (Jones, 1991)، (Modified Jones, 1995)، (Ress, Gill & Gore, 1996)، (Raman & Shahrur, 2008)، وكلها نماذج يمكن اعتمادها في قياس إدارة العوائد (أمانة، ٢٠١٣، ٤٧)، حيث قدم لنا (Miller) سنة ٢٠٠٩ نموذج لقياس إدارة العوائد، حيث امتاز هذا النموذج بالشمولية وعدم اقتصره على أنشطة محددة في القياس، وبسهولة تطبيقه، وسهولة الحصول على البيانات الفعلية اللازمة لاستخدامه مبتعداً عن التقديرات المطلوبة في بعض النماذج الأخرى، بالإضافة لحدائته واستخدامه من قبل باحثين كثير، هذا ما دفع الباحث إلى اعتماده كنموذج لقياس إدارة العوائد في هذه الدراسة، حيث اعتمد (Miller, 2009) في قياس إدارة العوائد على نسبة العلاقة بين تغير صافي راس المال العامل بوصفه عنصراً معرضاً للتلاعب من قبل الإدارة والنتائج عن حاصل طرح المطلوبات المتداولة من الموجودات المتداولة وبين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بوصفه عنصر لا يكون معرضاً للتلاعب، واسماها نسبة ميلر (Miller Ratio)، وبين أنه إذا كان ناتج الفرق بين هذه النسبة لسنة ما والسنة التي قبلها مساوياً للصفر فيعني هذا أنه لا وجود لممارسات إدارة العوائد في الشركة، أما إذا لم تكن

صفرا أي عددا (موجب او سالب) فيدل ذلك على وجود ممارسات لإدارة العوائد في الشركة (Miller, 2009, 84-86): اما صيغة النموذج الرياضية فهي:

$$\text{Miller Ratio} = \Delta (\Delta \text{wc}/\text{cfo})$$

$$H0 = (\Delta \text{wc}/\text{cfo})_t - (\Delta \text{wc}/\text{cfo})_{t-1} = 0 \dots\dots\dots 1$$

وتفسير المعادلة (١) فرض عدم ممارسة ادارة العوائد.

$$H1 = (\Delta \text{wc}/\text{cfo})_t - (\Delta \text{wc}/\text{cfo})_{t-1} \neq 0 \dots\dots\dots 2$$

وتفسير المعادلة (٢) فرض ممارسة ادارة العوائد.

$$EM = (\Delta \text{wc}/\text{cfo})_t - (\Delta \text{wc}/\text{cfo})_{t-1} \dots\dots\dots 3$$

اذ ان:

EM: إدارة العوائد

Δwc : التغير في صافي رأس المال العامل

Cfo: صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية

ثانيا. قيمة الملاءمة Value of Relevance: ان العالم اليوم يعيش عصر المعلومات وتقنياتها، ويبحث عن أفضل استخدامات لها بتكلفة انتاج منخفضة، وبما ان المعلومات الصحيحة تؤدي الى قرارات صحيحة، فقد ازداد الاهتمام بأنظمة المعلومات وبالأخص أنظمة المعلومات المحاسبية والمالية، مما سبب آثار ملحوظة في طريقة ادارة الوحدات الاقتصادية، واتخاذ القرارات المالية السليمة (محمد، ٢٠٠٦، ٣٤). وبما ان صانع القرار هو إنسان يهدف الى تحقيق نتائج معينة يتوصل من خلالها الى الشعور بالأمان، وان هذا لا يتحقق إلا اذا استند الى حقائق اساسية غير مضللة، فان المعلومات المالية هي تلك الحقائق الثابتة التي يستند اليها صانع القرار، فكلما زادت جودة المعلومات المالية كلما زادت درجة الاعتماد عليها، لذا يمكن القول بان المعلومات المالية تسهل عملية اتخاذ القرار من خلال تزويد من يقوم باتخاذها بقدر كبير من المعلومات حول موضوع القرار (البحيصي، ٢٠٠٤، ٥)، فالمعلومات هي مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلها قابلة للاستخدام بالنسبة لمستخدمها، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات ولها تأثير في القرارات المختلفة (Bokpin, 2013, 127-146)، كما وتعد المعلومات المالية مصدرا مهما من وجهة نظر المستثمرين والمحللين المهتمين بتقييم الشركات لأنها تعكس الأداء الحقيقي للشركات (Barth, Beaver and Landsman, 2001, 77-104)، وان زيادة جودة المعلومات المالية يزيد من كفاءة تقويم مستوى الأداء المالي للشركات وتقويم مركزها المالي وبالتالي يساعد ذلك مستخدمي المعلومات المالية على اتخاذ القرارات بدرجة عالية من الكفاءة وقدرة جيدة على التنبؤ (Anandarajan and Hasan, 2010, 270)، لقد اتفقت اغلب الدراسات الحديثة على ان هناك دور حيوي وفعال للمعلومات المحاسبية بشكل عام والمعلومات المالية بشكل خاص في قياس قيمة الشركات (Morais and Curto, 2009, 128-143)، (Kargın, 2013, 71-80)، ورغم ان المعلومات المالية لا تهتم بالظروف المحيطة لمتخذ القرار إلا ان زيادة شعور متخذ القرار بالمخاطرة قاده ذلك الى زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وبدرجة جودتها، وحتى لا تفقد المعلومات فائدتها لابد من توفر خصائص نوعية في تلك المعلومات، والا سيؤدي إلى مخرجات عديمة الجدوى (محمد، ٢٠٠٦، ٤٢). وتعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إحدى المكونات الرئيسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني للإطار النظري للمحاسبة،

وهي بذلك جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي ومفاهيم الاعتراف والقياس، وأنها تعد من المزايا والسمات التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المالية، كما إنها الصفات التي تجعل المعلومات المالية ذات قيمة كبيرة (Kieso et al., 2007, 31)، وقد ظهرت محاولات كثيرة في تحديد هذه الخصائص منها الإطار الفكري المشترك الصادر عن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (*) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) (**) في سنة 2008، فقد بينت أن الخصائص الأساسية لنوعية المعلومات المالية هي الملاءمة (Relevance) والتعبير الصادق (Faithful Representation) وعززت هذه الخصائص بأخرى ثانوية وهي القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب والقابلية للفهم، كما حددت الأهمية النسبية للمعلومة وتكلفتها كقيود لنوعية المعلومات المحاسبية المالية (FASB, 2008, 17-23)، فالمعلومة المالية الملائمة هي التي يمكنها أحداث فرق في القرار وذلك بمساعدة مستخدميها في القيام بالتنبؤات حول نتائج الماضي والحاضر والمستقبل، أو التأكيد على صحة التوقعات السابقة (Grayson, 2008, 7)، ويرى (Omokhudu and Ibadin) في بحثهم أن المعلومات تكون ملائمة إذا كانت مؤثرة في قرار المستثمر (Omokhudu and Ibadin, 2015, 20-30).

أما (Nguyen, and Mdinari) فقد قصد بالملاءمة أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات متخذ القرارات (Nguyen and Mdinari, 2013, 376-398)، ولكي تتحقق الملاءمة في المعلومات المالية لابد من أن تتوفر فيها خاصيتين الأولى هي خاصية القيمة التنبؤية (Predictive value) والتي تشير إلى إمكانية المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار في التنبؤ بنتائج الأنشطة كالأرباح المستقبلية مثلاً في ضوء الأنشطة الماضية والحاضرة، أما الخاصية الثانية فهي القيمة التأكيدية (Confirmatory Value) والتي تبين قدرة هذه المعلومات في التأثير على متخذي القرارات سواء من خلال التأكيد أو من خلال التصحيح لتنبؤات نتائج الأنشطة المرتبطة بالماضي (IASB, 2018, 1-16)، وقد أشار (Stella, and Malcolm) في هذه الصدد سنة 2009 إلى أن للملاءمة وجهان هما القيمة التنبؤية والقيمة الاستراتيجية أي التوكيدية، وأن تكون للمعلومات قيمة تنبؤية فلا يعني هذا بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة بل تعزز المقدرة على التنبؤ من خلال الطريقة التي تعرض فيها المعلومات عن العمليات المحاسبية والأنشطة السابقة.

وقد ترتبط الملاءمة بمفهوم الأهمية النسبية الذي يضع حداً فاصلاً للملاءمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة (Stella, & Malcolm, 2009, 103). وفي مجال دور المعلومات المالية وملاءمتها لاحتياجات المستثمرين في الأسواق المالية، نجد كثير من الدراسات أمثال: دراسة (Shamki, and Abdul Rahman, 2011) و (Saudiye, 2012) و (Bilgic and Ibis, 2013) و (Omokhudu, and Ibadin, 2015) و (Ashraf, et al., 2017) و (Barth, Li, and McClure, 2018) قد اهتمت بالمحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية اهتماماً معرفياً وتطبيقياً، بوصفها أهم المداخل المستخدمة لتفسير المعلومات المنشور في القوائم المالية وتحليلها، وما تحتويه من إشارات ذات قيمة لمحلي الأوراق المالية والمستفيدين من حملة الأسهم لتمكينهم من صياغة قراراتهم الاستثمارية.

(*) International Accounting Standard Board.

(**) Financial Accounting Standards Board.

وتتحدد قيمة الملاءمة عبر المحتوى المعلوماتي بقدرة الأرباح المحاسبية على تفسير التغيرات في قيم حقوق الملكية، فإذا كانت قوتها التفسيرية كبيرة كانت قيمة ملاءمتها كبيرة. والافتراض الأساسي هو أن الأرباح المحاسبية وتغيراتها لها محتوى معلوماتي بالنسبة للمستثمرين، ومن ثم فإن هذه المعلومات تنعكس في عوائد الأسهم بشكل إيجابي أو سلبي (Anandarajan and Hasan, 2010, 270)، ويتم قياس قيمة الملاءمة حسب المعادلة التي طرحها كل من (Francis et al., 2004, 981) و (Bushman et al, 2004, 173):

$$RET_{j,t} = \delta_{0,j} + \delta_{1,j} EARN_{j,t} + \delta_{2,j} \Delta EARN_{j,t} + \varepsilon_{j,t} \dots\dots\dots 4$$

إذ أن:

$$\begin{aligned} RET_{j,t} &= \text{عائد السهم } j \text{ في نهاية كل 3 أشهر للمدة } t. \\ EARN_{j,t} &= \text{صافي الدخل قبل البنود غير الاعتيادية للشركة } j \text{ في المدة } t, \text{ مقسوماً على القيمة السوقية في المدة } t-1. \\ \Delta EARN_{j,t} &= \text{التغير في صافي الدخل قبل البنود غير الاعتيادية للشركة } j \text{ في المدة } t, \text{ مقسوماً على القيمة السوقية في المدة } t-1. \\ \delta_0, \delta_1, \delta_2 &= \text{معاملات النموذج.} \\ \varepsilon_{j,t} &= \text{البواقي (خطأ التقدير).} \end{aligned}$$

وتستند قيمة الملاءمة على القوة التفسيرية لمعامل التحديد المعدل (R^2 The adjusted)، وكلما زادت قيمة (R^2 adjusted) بينت قيمة ملاءمة الأرباح المحاسبية في تفسير التباين في عوائد الأسهم.

الإطار التطبيقي

انطلاقاً مما جاء به البحث في إطاره النظري، يأتي الجانب التطبيقي مكملًا له من خلال تطرقه إلى المنهجية التطبيقية بتفاصيلها المتعددة، حيث تعرض مجتمع وعينة البحث وطريقة اختيارها، ومدة البحث، والمصادر التي تم الاعتماد عليها في الحصول على البيانات المطلوبة وأساليب جمعها، ويعرض الإطار التطبيقي طرق القياس والنتائج لعدد من النماذج المعتمدة في التحليل الإحصائي التي تم استخدامها، وبذلك يسهم في بناء منهجية علمية لمعالجة الموضوع الذي تناوله البحث، ومن ثم اختبار صحة فرضياته.

أولاً. المنهجية التطبيقية: يتكون مجتمع البحث من الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد اقتصر على القطاع الصناعي في السوق بوصفه البيئة مناسبة لاختبارات إدارة العوائد وذلك لتوافق بيانات القطاع الصناعي مع ما هو مطلوب من بيانات لتطبيق النماذج، بالإضافة إلى أن هذه الشركات تتباين في أعمارها، وفي رأس مالها، ويضم سوق العراق للأوراق المالية 103 شركة مدرجة في 9 قطاعات منها 21 شركة ضمن قطاع الصناعة في الربع الأول من سنة 2021، وبواقع ثالث أكبر قطاع من حيث القيمة السوقية بعد القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات، إذ بلغت القيمة السوقية له 1006016 مليون دينار. تضمنت عينة البحث جميع الشركات المساهمة العامة العراقية المدرجة في قطاع الصناعة، وقد خضعت هذه الشركات لشروط معينة ليتم إدراجها محل الدراسة، وعليه فقد بلغ عدد الشركات التي استوفت الشروط 12 شركة مساهمة عامة، من أصل 21 شركة، واستبعاد 9 شركات صناعية، لتشكل هذه الشركات ما نسبته 57% من المجتمع وهي بذلك تمثل المجتمع تمثيلاً حقيقياً وفقاً للقاعدة الإحصائية.

أما بالنسبة للشروط التي خضعت لها العينة ليتم إدخال الشركات ضمنها فهي:

١. ان تكون الشركة المختارة من الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية طوال نطاق مدة البحث.
 ٢. الانتظام بنشر القوائم المالية الفصلية، وتوفر البيانات المحاسبية للشركات موضوع الدراسة لحساب متغيرات البحث.
 ٣. ان لا يكون قد حدث للشركات أحداث غير عادية خلال مدة العينة مثل الاندماج، او وقوع الشركة تحت التصفية، او انها تأسست خلال مدة البحث.
- غطى البحث مدة امتدت من الفصل الرابع من سنة 2017 ولغاية الفصل الأول من سنة 2021، ولما كان التحليل يتطلب توفر بيانات تغطي فترتين قبل مدة القياس لاحتساب بعض متغيرات النماذج، لذلك شملت مدة القياس ما بين نهاية الفصل الثاني من سنة 2018 ونهاية الفصل الأول من سنة 2021، وبواقع 12 مشاهدة. ويبين الجدول (١) الشركات التي أدخلت في العينة مع بيان رمزها وتاريخ ادراج أسهمها في السوق، بالإضافة الى عدد أسهمها وقيمتها السوقية في نهاية الفصل الأول من سنة 2021 وكما يأتي:

الجدول (١): الشركات المشمولة في عينة البحث

ت	الشركات	رمز الشركة	تاريخ الادراج	عدد أسهمها	القيمة السوقية	معدل دوران أسهمها
1	الخيطة الحديثة	IMAP	8\7\2004	1000	6950	0.9
2	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	INCP	15\6\2004	15188	39639	5.2
3	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	IIDP	4\9\2004	17250	21045	10.0
4	العراقية لصناعة الكارتون	IICM	8\7\2004	7590	8121.3	1.2
5	العراقية للسجاد والمفروشات	IITC	25\7\2004	500	6000	5.8
6	الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية	IKLV	25\7\2004	5940	9325.8	10.2
7	المنصور للصناعات الدوائية	IMAP	27\11\2004	6469	11645	16.6
8	الوطنية للصناعات الأثاث المنزلي	IHFI	4\9\2004	1660	2241	0.4
9	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	IMIP	25\7\2004	5000	15500	0.5
10	انتاج الألبسة الجاهزة	IRMC	25\7\2004	1593	15136	0.03
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	IBPM	25\7\2004	1080	2160	0.5
12	بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	15\6\2004	177333	815733	0.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (هيئة الأوراق المالية العراقية، النشرة الفصلية).
 فيما تمّ الاعتماد في اساليب جمع البيانات والمعلومات المالية المنشورة على الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية العراقية، (الميزانية، وكشف الدخل، وكشف التدفقات النقدية)، والتقارير التفصيلية للشركات عينة البحث، والنشرات الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لغرض تطبيق نماذج البحث. ولاختبار فرضيات البحث فقد تمّ الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية، التي يمكن تقسيمها إلى أدوات توصيف البيانات وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى وأقل قيمة، بالإضافة الى معامل التقلطح ومعامل الالتواء، وأدوات تحليل البيانات واختبارها التي ضمت نموذج (Miller) لقياس إدارة العوائد ونموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي طرحه كل من (Francis et al., 2004) و (Bushman et al., 2004) لقياس قيمة ملائمة المعلومة، وقد تم تفصيلهما في الجانب النظري من البحث، فيما اعتمد على الانحدار الخطي البسيط

ليبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات التي تم قياسها، وقد تم ذلك بمساعدة البرمجيات الجاهزة المتخصصة في هذا المجال.

ثانياً. قياس إدارة العوائد: لغرض اختبار فرضية العدم الأولى في البحث، والتي نصت على عدم استخدام الشركات الصناعية العراقية لإدارة العوائد في قوائمها المالية، فقد تم قياس إدارة العوائد في الشركات عينة البحث باستخدام نموذج (Miller) الذي تطلب احتساب مؤشره متغيرين أساسيين في النموذج وهما: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (Cfo) والتغير في صافي راس المال العامل (Δwc)، فالأول تم استخراجه من قوائم التدفقات النقدية الفصلية المعلنة لشركات عينة البحث وبواقع 13 مشاهدة امتدت من الفصل الأول للسنة المالية 2018 ولغاية الفصل الأول لسنة 2021، فيما تم إيجاد الثاني من خلال احتساب صافي راس المال العامل بطرح مجموع المطلوبات المتداولة من مجموع الموجودات المتداولة، ومن ثم الوصول الى التغير فيه بطرح ناتج الفترة السابقة من ناتج الفترة الحالية، وبذلك كانت عدد المشاهدات المطلوبة 14 مشاهدة ابتدأت من نهاية الفصل الرابع للسنة المالية 2017، ليتم بعد ذلك احتساب مؤشر (Miller) بموجب المعادلة الآتية: ($\Delta wc/cfo$)، ولما كان الاستدلال على ممارسات إدارة العوائد وفقاً للنموذج يتم من خلال إيجاد التغير في المؤشر بين فترتين فقد تم اعتماد معادلة النموذج النهائية لتكون النتيجة النهائية ١٢ مشاهدة تبين ممارسات الشركات لإدارة عوائدها، إذ تم احتساب إدارة العوائد للشركات عينة البحث والبالغ عددهم 12 شركة، ولما كانت متطلبات البحث تقتضي الحصول على مشاهدات تقابل مشاهدات قيمة ملاءمة المعلومة، والتي يتم الوصول لها في نهاية مدة البحث لكل شركة، أصبح من الضروري ان يتم إيجاد معدل إدارة العوائد لكل شركة يقابل تلك المدة، وذلك بجمع قيم المشاهدات لكل شركة ومن ثم تقسيمها على عدد هذه المشاهدات، وهذا ما أوضحه الجدول (٢) اذ يبين الجدول نتائج قياس إدارة العوائد لشركات عينة البحث.

الجدول (٢): معدل إدارة العوائد لكل شركة من شركات عينة البحث

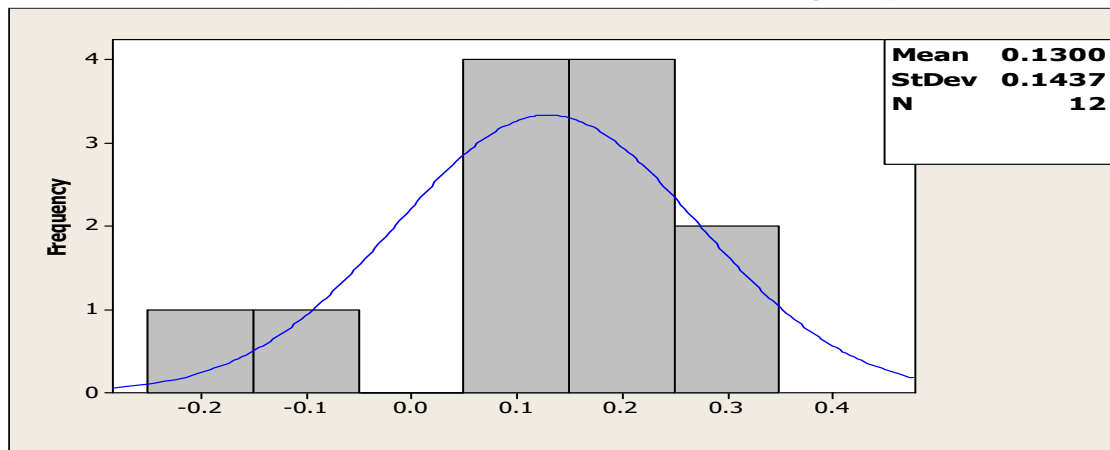
للفترة (٢٠٢١/٣/٣١-٢٠١٨/٦/٣٠)

ت	الشركات	معدل إدارة العوائد
1	الخياطة الحديثة	-0.1694
2	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	0.29335
3	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	0.28184
4	العراقية لصناعة الكارتون	0.14658
5	العراقية للسجاد والمفروشات	0.22399
6	الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية	-0.1288
7	المنصور للصناعات الدوائية	0.14577
8	الوطنية للصناعات الاثاث المنزلي	0.0891
9	الصناعات المعدنية والدراجات	0.16324
10	انتاج الألبسة الجاهزة	0.18866
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.12388
12	بغداد للمشروبات الغازية	0.20123

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب الالكترونية.

وتوضح النتائج التي اظهرها الجدول (٢) انخفاض إداره العوائد لشركات عينة البحث وذلك لاقترب معدلها من الصفر وهو ما نص عليه النموذج، لكن هذا لا يمنع من القول ان هذه الشركات مارست إدارة العوائد، ففي تحليل بسيط للنتائج ظهر ان شركة الخياطة الحديثة وشركة الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية قد عملت على تخفيض أرباحها المعلنة وهي بذلك قد مارست إدارة عوائد سالبة، قد يكون الهدف منها هو التهرب الضريبي او تقليل التذبذب في مستويات الأرباح، او محاولة لتقليل توزيعات الأرباح، في حين تبين النتائج الاخرى ان بقية الشركات قد مارست إدارة العوائد موجبة لتحقيق اهداف غير معلنة، ولكن بنسب منخفضة، كان اعلاها شركة الصناعات الكيماوية والبلاستيكية اذا بلغت إدارة العوائد فيها 0.29335 وادناها الشركة الوطنية لصناعات الأثاث المنزلي اذ بلغت 0.0891 وبهذه النتائج والتحليل يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي ان الشركات تستخدم إدارة العوائد في قوائمها المالية.

ومن اجل استكمال متطلبات المنهجية التطبيقية، والتأكد ان النتائج موزعة توزيعاً طبيعياً ليتم الاعتماد عليها في نماذج البحث تم توصيفها من خلال الشكل (١).



الشكل (١): توصيف إدارة العوائد

تدل أعلى القيم واقلها لإدارة العوائد في الشركات بان أعلى قيمة كانت من نصيب الصناعات الكيماوية والبلاستيكية بقيمة (0.29335) واقل قيمة من نصيب الوطنية لصناعات الأثاث المنزلي بقيمة (0.0891) وبوسط حسابي قدره (0.1300) وانحراف معياري تجاوزت قيمته (0.1437). وعلى الرغم من أهمية المقاييس الإحصائية السابقة الا ان اختبار الالتواء والتفطح يعد امرا أساسيا لتوضيح التوزيع الطبيعي للبيانات، اذ توضح درجات التواء البيانات درجة توزيعها حول المتوسط الحسابي وتأخذ القيم ما بين (+1) و (-1)، وعليه فقد بلغت قيمة معامل الالتواء (-1.28) مما يدل على التواء سالب مما يؤشر وجود تذييل منحنى نحو اليسار، كما أشر التفطح وجود تحذب بالمنحنى والذي يعني ان التفطح ذو قيمة موجبة بلغت (1.10) الامر الذي يؤكد اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي.

ثالثا. قياس قيمة المعلومة: تم قياس قيمة المعلومة المالية لشركات عينة البحث، وذلك من اجل اختبار الفرضية الثانية في البحث والتي نصت على عدم وجود قيمة لملاءمة المعلومات في القوائم المالية للشركات عينة البحث، وتم احتساب هذه القيمة بالاعتماد على نموذج انحدار خطي متعدد يضم متغيرين مستقلين ومتغير تابع على وفق ما تم طرحه من قبل الباحثين (Francis) و (Bushman)، فالمتغير التابع في هذا النموذج هو عائد السهم العادي في نهاية كل ثلاث اشهر أي

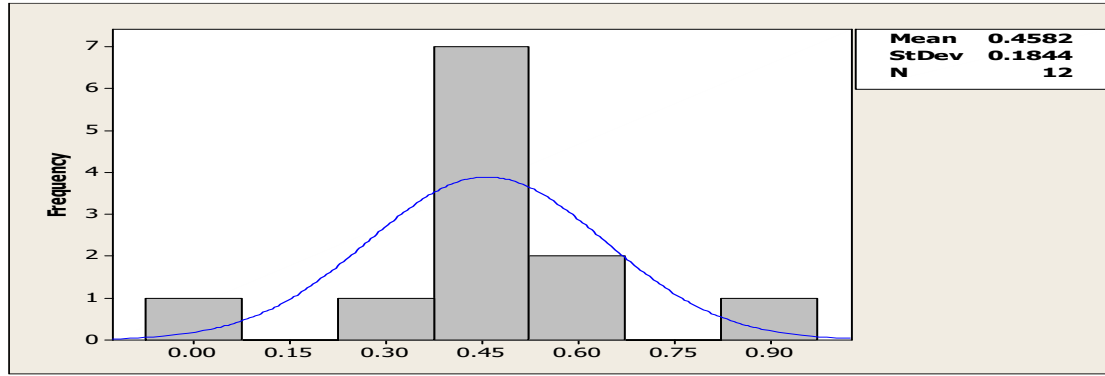
ربع سنوي، لذلك تم حصر 12 مشاهدة لهذا المتغير تبدأ من الفصل الثاني للسنة المالية 2018 وتنتهي في الفصل الأول لسنة 2021، أما المتغير المستقل الأول فكان عبارة عن نسبة صافي الدخل قبل البنود الغير اعتيادية للشركة في الفترة الحالية على القيمة السوقية للشركة في الفترة السابقة (قبل ثلاث شهور)، ومن اجل هذا تم الحصول على صافي الدخل قبل البنود غير الاعتيادية من قوائم كشف الدخل للشركات عينة البحث، واحتساب القيمة السوقية للشركة من خلال ضرب سعر اغلاق السهم في عدد اسهم الشركة في نهاية الفترة، في حين كان المتغير المستقل الثاني عبارة عن التغير في الأول، ولأجل ذلك تم حصر مشاهدات المتغيرات المستقلة بفترة سابقة عن عائد السهم (المتغير التابع)، وقد تم تطبيق نموذج قيمة ملائمة المعلومة^(*) (12) على شركات العينة، اذ تم الاستدلال على قيمة ملائمة المعلومة من خلال معامل التحديد (R^2 adjusted) الناتج عن تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع والتي تظهر في النموذج فجاءت النتائج كما هي في الجدول (3).

الجدول (3): قيمة ملائمة المعلومة المالية للشركات عينة البحث للفترة (٢٠٢١/٣/٣١-٢٠١٨/٦/٣٠)

ت	الشركات	قيمة المعلومة
1	الخطاطة الحديثة	0.865
2	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	0.262
3	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	0.072
4	العراقية لصناعة الكارتون	0.435
5	العراقية للسجاد والمفروشات	0.477
6	الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية	0.512
7	المنصور للصناعات الدوائية	0.418
8	الوطنية للصناعات الأثاث المنزلي	0.527
9	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	0.449
10	انتاج الألبسة الجاهزة	0.426
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.536
12	بغداد للمشروبات الغازية	0.519

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب الالكترونية. يبين الجدول (٤) ان اعلى قيمة للملاءمة كانت من نصيب شركة الخطاطة الحديثة (0.865) والتي توصف بانها قيمة عالية جدا حسب تصنيفات هذا النموذج اذ تقع في الفئة المحصورة بين (80%-100%) وهي اعلى فئة، في حين وجدت الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور ضمن الفئة الأولى (0%-20%) وهي الفئة الأقل قيمة للملاءمة اذ بلغت (0.072)، فيما كانت بقية الشركات عينة البحث تمتاز بقيمة ملائمة جيدة تقع في الفئة المحصورة بين (40%-60%)، ما عدا شركة الصناعات الكيماوية والبلاستيكية فكانت ضمن الفئة الثانية (20%-40%)، بقيمة ملائمة (0.292) والتي توصف بان قيمة الملائمة فيها ضعيفة، وبناءً على نتائج التحليل تعد شركات عينة البحث ذات قيمة ملائمة كبيرة، وعليه سترفض فرضية العدم ويتم قبول الفرضية البديلة.

(*) انظر ص ٩ حول نموذج قيمة ملائمة المعلومة.



الشكل (٢): توصيف قيمة الملاءمة

وبين التوصيف الاحصائي ان شركة الخياطة الحديثة جاءت كأعلى قيمة للملاءمة وبقية (0.865) وكذلك كانت الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور كأدنى قيمة للملاءمة وبقية (0.072) وبانحراف معياري عن الوسط الحسابي بلغ (0.1844) في الوقت الذي كان فيه الوسط مساوياً لـ (0.4582). من جهة ثانية فالإشارات الموجبة لكل من معامل الالتواء والتفلطح تدل على الالتواء الموجب للمنحنى نحو اليمين والتوجه الى قمة أكثر تحديداً مما يشير الى الابتعاد قليلاً عن التوزيع الطبيعي، لكن لا ينفي قبول النتائج.

رابعاً. أثر إدارة العوائد في قيمة المعلومة: بعد ان تم توصيف نتائج إدارة العوائد وقيمة ملاءمة المعلومة المالية للشركات عينة البحث والتوصل الى صلاحية اعتمادهم في نموذج القياس لاقتربهم من التوزيع الطبيعي فقد استخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط في تحليل مقطعي لـ 12 شركة في نهاية مدة البحث لبيان تأثير إدارة العوائد في قيمة الملاءمة وهو اختبار للفرضية الثالثة التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة العوائد في ملاءمة المعلومات المالية وفق الصيغة:

$$y = B_0 + B_1 X_1 + ei \dots\dots\dots 5$$

اذ ان:

y: المتغير التابع (قيمة ملاءمة المعلومة المالية) للمدة (t).

B0: ثابت المعادلة.

B1: مقدار التغير الحاصل في قيمة ملاءمة المعلومة (y) عند تغير (X1) معدل إدارة العوائد وحدة واحدة.

X1: المتغير المستقل (معدل إدارة العوائد) للمدة (t).

Ei: مقدار الخطأ العشوائي.

الجدول (٤): تأثير المتغير المستقل (معدل إدارة العوائد)

في المتغير المعتمد (قيمة ملاءمة المعلومة)

قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R ²	معدل إدارة العوائد (X)	Constan t	المتغير المستقل / المتغير المعتمد	
				β	قيمة
***15.36	60.6%	-0.9991	0.58891		
		***-3.92	***12.19	t	

*P≤0.10 **P≤0.05 ***P≤0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب الالكترونية.

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (٤) الذي يبين تأثير المتغير المستقل (إدارة العوائد) في المتغير المعتمد (قيمة الملاءمة)، حيث إن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل إذ كان له تأثير معنوي وسلبي في المتغير التابع، وهذا ما يتوافق مع النظرية المالية، إذ كلما زادت إدارة العوائد انخفضت قيمة ملاءمة المعلومة لدى المستثمرين والمحللين الماليين الأمر الذي قد يؤثر على عملية تسعير الأسهم، وبالرجوع إلى الجدول (٤) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة (3.92) والتي هي أكبر من t الجدولية (1.796)، وعليه تشير قيمة β_1 أن قيمة الملاءمة تتحرك بالنقصان بمقدار (0.9991) إذ ازدادت إدارة العوائد بمقدار وحدة واحدة، أما فيما يتعلق بقيمة F التي تشير إلى معنوية النموذج ككل فقد بلغت قيمة F المحسوبة (15.36) والتي هي أكبر من القيمة الجدولية (10.04)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (60.6%) وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في قيمة ملاءمة المعلومة تعود إلى إدارة العوائد بما نسبته (60.6%). وبناءً على ما تقدم تُرفض فرضية العدم الثالثة وتُقبل الفرضية البديلة والتي تقتضي بأنه يوجد أثر دال إحصائي لإدارة العوائد في قيمة ملاءمة المعلومة لمجموعة الشركات عينة البحث.

خامساً. انعكاس الأثر في أسعار الأسهم: يمكن مناقشة أثر العلاقة بين إدارة العوائد وقيمة ملاءمة المعلومة المالية وانعكاسها في سعر السهم، وذلك عبر مناقشة الوظيفة الرئيسية للسوق المالي وهي توفير وتجهيز المعلومات، حيث أسهبت الأدبيات المالية في مناقشة عقلانية السوق وكفاءته عبر قدرته على تجهيز المعلومات وكلما كانت السوق كفوة بهذه الوظيفة كلما عكست أسعار الأسهم القيم الأساسية للموجودات المالية، وطالما أن الأسواق المالية تعتمد في تجهيز معلوماتها على القوائم المالية للشركات المدرجة فإن أي تلاعب في تلك المعلومات المالية (كإدارة العوائد) يؤدي إلى إضعاف كفاءة السوق، وعليه يمكن قراءة الأثر المعنوي لإدارة العوائد في قيمة ملاءمة المعلومة، وكما جاء في نتائج البحث يؤدي إلى تغيرات في أسعار الأسهم ليست بالضرورة تغيرات تعبر عن حقائق مالية، الأمر الذي يؤدي إلى انعكاس مضلل في أسعار الأسهم وهذا ما تؤيده نظرية اللام تماثل المعلومات بين المدراء المطلعين على الحقائق المالية للشركات وبين المستثمرين الغير مطلعين على تلك المعلومات، وعليه كلما كان أثر إدارة العوائد مرتفع كانت قيمة ملاءمة المعلومة منخفضة، ووفقاً لهذا التحليل يمكن رفض فرضية العدم الرابعة التي تنص على أنه لا يوجد انعكاس للعلاقة بين إدارة العوائد وقيمة ملاءمة المعلومة في أسعار أسهم الشركات عينة البحث وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود انعكاس للعلاقة بين إدارة العوائد وقيمة ملاءمة المعلومة في أسعار الأسهم.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. بالرغم مما تحققه إدارة العوائد من منافع لبعض أطراف ذات العلاقة في الشركات إلا أنها منافع مؤقتة لها آثارها السلبية في الأمد الطويل على القطاع والسوق الذي تنتمي إليه، وقد مارست الشركات الصناعية عينة البحث إدارة العوائد بنسب منخفضة لدوافع مختلفة وهو ما بينه نموذج ملير.

٢. كشفت نتائج التحليل الإحصائي أن المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركات الصناعية تمتاز بارتفاع قيمة ملاءمتها بالنسبة للمتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية، وأن الأرباح المحاسبية هي المعلومة الأهم التي يركز عليها في تقييم الشركات.

٣. بينت نتائج اختبار العلاقة بين إدارة العوائد وقيمة ملائمة المعلومة ان لإدارة العوائد تأثير عكسي معنوي في قيمة الملاءمة للمعلومات المقدمة من قبل الشركات الصناعية خلال مدة البحث، وان أكثر من (٦٠%) من التغيرات الحاصلة في قيمة الملاءمة كان سببها ممارسات إدارة العوائد من قبل الإدارة المالية للشركات، وما تبقى من تأثيرات قد تعود الى كفاءة السوق المالي وإجراءات التداول.

٤. تعكس أسعار الأسهم القيم الأساسية للموجودات المالية بالاعتماد على كفاءة السوق في تجهيز وتوفير المعلومات، ولما كان لإدارة العوائد تأثير سلبي في قيمة ملائمة المعلومات، فقد انعكس ذلك في أسعار أسهم القطاع الصناعي في سوق العراق للأوراق المالية.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة زيادة وعي الإدارات المالية للشركات العراقية بالآثار السلبية لممارسات إدارة العوائد، والعمل على التقليل منها، وحث المستثمرين والمحليين في السوق على استخدام نموذج ملير لتحديد حجم هذه الممارسات اثناء قيامهم بالتحليل المالي.

٢. ينبغي على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تقديم بيانات محاسبية تتميز بدرجة عالية من المصداقية والموضوعية والاهم الانتظام في تقديمها وفق المعايير المتفق عليها دولياً من اجل ان تكون أكثر ملائمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٣. ضرورة رفع مستوى كفاءة سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال التأكيد على التوقيت المناسب في توفير وتجهيز البيانات والمعلومات للتقليل من حالة اللاتماثل للمعلومات المالية، الامر الذي يزيد من كفاءة السوق في ان تعكس أسعار الأسهم القيمة السوقية العادلة للشركات.

٤. ضرورة اجراء المزيد من الدراسات التطبيقية في إطار قياس الخصائص النوعية للمعلومات المالية كاستمرارية العوائد واستقرارها بوصفها مؤشرات هامة في الادبيات المالية وعبر استخدام نماذج إحصائية يمكن اعتمادها كأدوات تحليل لبيان القيم الحقيقية للشركات في سوق العراق للأوراق المالية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. احمد، حوراء عبد الأمير، ٢٠١٩، أثر جودة التدقيق على عمليات إدارة الأرباح (دراسة استطلاعية-تطبيقية)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد ١١، العدد ٣، بابل، العراق.

٢. امينة، فداوي، ٢٠١٣، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد ٣، العدد ٢، الجزائر.

٣. البناء، زينب مكي ونعمة، شيماء هادي، ٢٠١٨، أثر استراتيجيات إدارة الأرباح في تغيير التدرج الائتماني، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ١٤، العدد ٥٦، العراق.

٤. التميمي، عباس حميد والساعدي، حكيم حمود (٢٠١٤)، إدارة الأرباح-عوامل نشأتها وأساليب وسبل الحد منها، الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

٥. الحسيني، دعاء نعمان محمد، ٢٠٠٨، العلاقة بين معايير الحكم المؤسسي وإدارة عوائد المنظمة وخطرها بالتطبيق في عينة من المنظمات المسجلة في عدد من أسواق الأوراق المالية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

٦. الدباغ، حارث غازي ذنون، ٢٠١٢، أثر المستحقات التقديرية في هيكل التمويل تطبيق في عينة من الشركات المدرجة في أسواق عمان وقطر والعراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
٧. السهلي، محمد بن سلطان، ٢٠٠٦، إدارة الربح في الشركات السعودية، دورية الإدارة العامة، المجلد ٤٦، العدد ٣، الرياض.
٨. عصام محمد البحيصي، ٢٠٠٤، دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية (المنفعة)، نشرة الكترونية لمجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد ٢٩ تشرين الأول-كانون الأول. (www.ascasociety.org)
٩. علي، عباس فاضل، ٢٠١٩، إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٢، العراق.
١٠. محمد، جيوار أحمد سالار، ٢٠٠٦، أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها دراسة على عينة من المستخدمين في منظمات بمحافظة أربيل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
١١. المعاضيدي، محمد عصام أحمد، ٢٠١٠، تحليل نوعية العوائد وعلاقتها بخطر تقلبات أسعار الأسهم دراسة لعينة من أسواق الأوراق المالية الخليجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
١٢. الموقع الالكتروني الرسمي لهيئة الأوراق المالية العراقية (www.isc.gov.iq).
١٣. المؤمني، محمد عبدالله، ٢٠٠٦، تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
١٤. هاتف، مجيد عبد الحسين وآخرون، ٢٠١٥، إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد ٢، العدد ٤، الجزائر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Anandarajan, A., and I., Hasan, 2010, Value relevance of earnings: Evidence from Middle Eastern and North African Countries, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, Vol. 26, 270-279.
2. Ashraf, E, at, al ,2017, Comparative Evidence on the Value Rrlevance of IFRS-based Accounting Information in Germany and the UK, Journal of Internationl Accounting, Auditing and Taxation, v. 128.
3. Barth, M., Beaver, W., & Landsman, W. 2001, the Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Setting: Another View, Journal of Accounting and Economics, 31, 77-104.

4. Barth, M., Li, K., & McClure, C, 2018, Evolution in Value Relevance of Accounting Information, Working paper, available at <http://papers.ssrn.com>
5. Beneish, M.D., (1999), Incentives and Penalties Related to Earnings Over Statements that Violate GAAP, *The Accounting Review*. Vol.74. No.4, pp: 425-457.
6. Bilgic, F., & Ibis, C, 2013, Effects of New Financial Reporting Standards on Value Relevance-A Study about Turkish Stock Markets. *International Journal of Economics and Finance*, 5(10), ISSN 1916-971X, ESSN 1916-9728.
7. Bokpin, G. A., 2013, "Determinants and value relevance of corporate disclosure", *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 14, No. 2, pp. 127-146.
8. Bushman, R., Q. Chen, E. Engel, and A. Smith 2004, Financial accounting information, organizational complexity and corporate governance systems . *Journal of Accounting and Economics* 37, 167-201.
9. Fields, T.D. Lys, T.Z. and Vincent, L, 2001, Empirical Research on Accounting Choice, *Journal of Accounting and Economics*. 31. Pp: 255- 307.
10. Financial Accounting Standards Board (FASB), 2008, "Preliminary Views Conceptual Framework for Financial Reporting: The Reporting Entity", May29.
11. Francis, J., R. LaFond, P. Olsson, and K. Schipper, 2004, Costs of equity and earnings attributes. *The Accounting Review* 79, 967-1010.
12. Grayson, Michael M., (2008), "The Economics of Fair Value Accounting: What Did the U.S. Accounting Profession Know, And When Did It Know It?", *Social Science Research Network(SSRN)*, (September), pp.1-17.
13. Healy, P. M. and J. M. Wahlen, 1999, a review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting Horizons*. 13: 365-383.
14. International Accounting Standard Board, (IASB), (2018), *Conceptual Framework for Financial Reporting*, pp. 1-16.
15. Karğın, S., 2013, "The Impact of IFRS on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Turkish Firms", *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 5, No. 4, pp.71-80.
16. Kieso, Donald. E, Weygandt, and Warfield, Terry D., 2007, *Intermediate Accounting*, 12th Edition, John Wiley and Sons Inc., New York, U.S.A.
17. Miller, James E, 2009, the Development of the Miller Ratio (MR): A Tool to Detect For the Possibility of Earnings Management (EM). *Journal of Business & Economics Research*-January.
18. Morais, A. I. and J. Curto, 2009, " Mandatory Adoption of IASB Standards: Value Relevance and Country-Specific Factors", *Australian Accounting Review*, No. 49, Vol. 19, Issue 2, pp.128-143.
19. Nandi, Saikat, (2000), "Asymmetric Information about Volatility: How Does it Affect Implied Volatility, Option Prices and Market Liquidity?", *Review of Derivatives Research*, Vol.3, No.3, pp.215-236.
20. Nguyen, T., & Molinari, P., (2013), "Accounting for "Insurance Contracts" According to IASB Exposure Draft-Is the Information Useful?" *The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice*, Vol. (38), No. (2), pp. 376-398.

21. Omokhudu, O., & Ibadin, P. (2015). The Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Nigeria. *Accounting and Finance Research*, 4(3), 20-30.
22. Phillips, J. Pincus, M., and Rego, S. O., 2003, Earnings Management: New Evidence Based on Deferred Tax Expense. *The Accounting Review*, Vol. 78, No.2, pp. 491-521.
23. Rosner, R, 2003, Earnings Manipulation in Failing Firms Contemporary. *Accounting Research*, Vol.20, No. 2, pp. 361-408.
24. Saudiye, G, 2012, Value Relevance of Book Value & Earnings under the Local GAAP and IFRS: Evidence from Turkey. *Ege Academic Review*, 12(3), 301-310.
25. Schipper K, 1989, Commentary on Earnings Management, *Accounting Horizons*, 91-102. USA.
26. Scott, W.S, 2003, *Financial Accounting Theory*. Third Edition, Toronto, Prentice Hall.
27. Shamki, D., & Abdul Rahman, A. 2011, Net Income, Book Value and Cash Flows: The Value Relevance in Jordanian Economic Sectors. *International Journal of Business and Social Research*, 1(1), 123-135.
28. Stella So and Malcolm Smith, 2009, "Value-relevance of presenting changes in fair value of investment properties in the income Statement: evidence from Hong Kong", *Accounting and Business Research*, Vol. 39. No. 2.
29. Stephen, D.M., Pervaiz, A., & Michael, A. P., 2000, Earnings Management, When Does Juggling the Numbers Become Fraud, Article form [Http://www.cfenet.com.search](http://www.cfenet.com.search) .
Zhang Yan, Donald R.Deis, Pinghsun Huang, & Jacquelyn Sue Moffitt, (2004), Earnings Smoothing Choice, Firm Value & Corporate Monitoring.